د. مليّة بودربالة

سنة النشر
1445/2023

الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي

فتح فروع للبنوك الأجنبية أنموذجاً

الجزء الأول

EDITIONS DAR EL MOUTANABBI
دار المتنبي

فهرس المحتويات

مقدمة..... 7

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لفرع بنك أجنبي

المبحث الأول: التعريف بفرع البنك الأجنبي..... 17
المطلب الأول: تعريف فرع البنك الأجنبي من الناحية اللغوية..... 17
الفرع الأول: تعريف الفرع لغة..... 17
الفرع الثاني: تعريف البنك الأجنبي..... 20
أولا: تعريف البنك..... 20
ثانيا: تعريف كلمة أجنبي..... 26
المطلب الثاني: التعريف التشريعي والفقهي لفرع البنك الأجنبي 27
الفرع الأول: التعريف التشريعي لفرع البنك الأجنبي..... 28
أولا: تعريف فرع البنك الأجنبي في التشريعات الوطنية..... 28
ثانيا: تعريف فرع البنك الأجنبي في الاتفاقيات الدولية..... 30
01-الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها 30
02-الاتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر المتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب..... 31
الفرع الثاني: تعريف فرع البنك الأجنبي عند فقهاء القانون..... 32
المبحث الثاني: معايير تحديد جنسية فرع البنك الأجنبي..... 35
المطلب الأول: معيار محل التأسيس ومعيار جنسية الشركاء 35
الفرع الأول: معيار محل التأسيس..... 36

أولا: تعريف معيار محل التأسيس..... 36
ثانيا: الانتقادات الموجهة لمعيار محل التأسيس..... 37
الفرع الثاني: معيار جنسية الشركاء..... 38
أولا: تعريف معيار جنسية الشركاء..... 39
ثانيا: الانتقادات الموجهة لمعيار جنسية الشركاء..... 39
المطلب الثاني: معيار مكان الاستغلال ومعيار الرقابة الفعلية..... 40
الفرع الأول: معيار مكان الاستغلال..... 40
الفرع الثاني: معيار الرقابة الفعلية أو الهيمنة..... 42
المطلب الثالث: معيار مركز الإدارة الرئيسي وموقف المشرع الجزائري..... 46
الفرع الأول: مضمون معيار مركز الإدارة الرئيسي..... 46
أولا: تعريف مركز الإدارة الرئيسي..... 46
ثانيا: صعوبات تطبيق معيار مركز الإدارة الرئيسي..... 47
الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري..... 49
أولا: في الاتفاقيات الدولية..... 49
01-الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما..... 49
02-الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة دولة البحرين بشأن تشجيع وحماية الاستثمار..... 50
03-الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية النمسا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.. 50
ثانيا: في القانون الوطني..... 51

الفصل الثاني

تمييز فرع البنك الأجنبي عن المراكز القانونية الشبيهة به

المبحث الأول: تمييز فرع البنك الأجنبي عن مكتب التمثيل الأجنبي 58
المطلب الأول: الإطار القانوني لمكتب التمثيل الأجنبي 58
الفرع الأول: تعريف مكتب التمثيل..... 59
الفرع الثاني: شروط فتح مكاتب تمثيل أجنبي..... 61
المطلب الثاني: معايير التمييز بين فرع البنك الأجنبي ومكتب التمثيل الأجنبي وإمكانية الجمع بينهما في البلد الواحد..... 65
الفرع الأول: معايير التمييز بين فرع البنك الأجنبي ومكتب التمثيل الأجنبي 66
أولا: من حيث النشاط..... 66
ثانيا: من حيث الإجراءات..... 66
ثالثا: من حيث التسيير..... 67
رابعا: مدة صلاحية الرخصة..... 69
الفرع الثاني: الجمع بين فرع البنك الأجنبي ومكتب التمثيل الأجنبي في الدولة الواحدة..... 69
المبحث الثاني: تمييز فرع البنك الأجنبي عن الوكالة البنكية الأجنبية..... 71
المطلب الأول: مفهوم الوكالة البنكية ومتطلبات تقديم الطلب لمزاولة الوكالات البنكية الأجنبية لنشاطها..... 71
الفرع الأول: تعريف الوكالة البنكية والهدف من إنشائها..... 72
أولا: تعريف الوكالة البنكية..... 72
ثانيا: الهدف من إنشاء الوكالة البنكية..... 73

01-الحصول على عائد نقدي مرتفع 73
02-البحث عن أسواق جديدة 74
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة لإنشاء الوكالة البنكية 75
المطلب الثاني: عقد الوكالة البنكية ومعايير التفرقة بين فرع البنك الأجنبي والوكالة البنكية الأجنبية 77
الفرع الأول: عقد الوكالة البنكية 77
الفرع الثاني: تمييز فرع البنك الأجنبي عن الوكالة البنكية الأجنبية 79
أولا: من حيث الملكية والإجراءات 79
ثانيا: من حيث النشاط والتسيير 80
ثالثا: من حيث مدة صلاحية الرخصة 81
رابعا: من حيث علاقة الممثل بالبنك الأجنبي 81

الفصل الثالث

نحو تشجيع إقامة فروع للبنوك الأجنبية وموقف المشرع الجزائري من هذه المسألة

المبحث الأول: موقف الفقه من إقامة فروع بنوك أجنبية..... 87
المطلب الأول: الاتجاه المعارض -النظرية التقليدية -..... 87
الفرع الأول: المبررات السياسية..... 88
الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية..... 88
الفرع الثالث: المبررات الاجتماعية..... 89
المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد -النظرية الحديثة..... 90
الفرع الأول: المبررات الاقتصادية..... 90
الفرع الثاني: المبررات الاجتماعية..... 93
المبحث الثاني: موقف المشرع الجزائري من إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر..... 95
المطلب الأول: الامتيازات والمزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب في إطار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار..... 97
الفرع الأول: أنواع الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظل القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار..... 98
أولا: المزايا المشتركة الممنوحة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة خلال مرحلة الإنجاز..... 100
ثانيا: المزايا الممنوحة للاستثمارات القابلة للاستفادة خلال مرحلة الاستغلال 101

الفرع الثاني: الاستثمارات المستثناة من الامتيازات الممنوحة في إطار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار..... 103
أولا: النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا الممنوحة في القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار..... 104
ثانيا: استبعاد النشاط المصرفي من مجال الحوافز الممنوحة للاستثمارات في ظل قانون الاستثمار رقم 22-18..... 106
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل قوانين المالية من 2020 إلى 2023..... 109
الفرع الأول: الظروف التي ساهمت في صياغة التدابير المهمة لدعم وإنعاش الاستثمارات خاصة الأجنبية في قوانين المالية من 2020 إلى 2023..... 110
الفرع الثاني: الحلول والآليات التي جاءت بها قوانين المالية من 2020 إلى 2023 لتشجيع إقامة فروع للبنوك الأجنبية..... 112
أولا: إلغاء قاعدة الشراكة..... 113
ثانيا: إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية محليا..... 117
ثالثا: إلغاء حق الشفعة في القطاعات غير الإستراتيجية واستبداله بنظام الرخصة في القطاعات الإستراتيجية..... 118
الخاتمة..... 125
قائمة المراجع..... 127
فهرس المحتويات..... 147

- متحصلة على شهادة الباكالوريا شعبة علوم إسلامية سنة 2004.
- متحصلة على إجازة المدرسة الوطنية للإدارة بحيدرة الجزائر سنة 2008.
- متحصلة على شهادة الباكالوريا شعبة آداب وفلسفة سنة 2012.
- متحصلة على شهادة ليسانس في القانون الخاص من جامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة سنة 2015.
- متحصلة على شهادة الماستر قانون أعمال من جامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة سنة 2017.
- متحصلة على شهادة الدكتوراه قانون خاص -تخصص عقود مدنية وتجارية- من جامعة ابن خلدون تيارت سنة 2021.

في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة اهتمت أغلب التشريعات بوضع تسهيلات لتشجيع إقامة فروع لبنوك أجنبية لما لها من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني لأي دولة، وقد تباينت الآراء فيما يتعلق بفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي لإقامة فروع بنكية بين معارض ومؤيد ولكل نظرية مبرراتها، ولكن الراجح هو تأييد تشجيع هذا الاستثمار خاصة في ظل الظروف الراهنة.

وقد سار المشرع الجزائري على نفس الخطى وشجع الاستثمار في هذا النوع من المجالات، وهذا ما أكدته التشريعات المتتالية التي تبنت سياسة الانفتاح على اقتصاديات دول العالم، بدء من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، مرورا بقوانين المالية من سنة 2021 إلى 2023، وكذا قانون الاستثمار رقم 22-18.

ISBN: 978_9969_518_10_8

مقر دار النشر: حي تعاونية الشيخ المقراني
طريق اشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف - المسيلة
التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0773.30.52.82 / 0668.14.49.75
فاكس: 035.35.31.03

جميع الحقوق محفوظة ©
سنة النشر 1445هـ/2023م

Scan Our QR Code